فهو لم يقصد الوحدة كما انه لم يرد ان الكلمة تاكيد للوحدة والاول نظرا ظاهر والثاني خلاف المتبادر وانكان
الثاني فالمطابقة غير لازمة لعدم كون الجنس مشتقا والمطابقة على تقدير كونه مشتقا قيل المراد اما انه تقصد
وحدة الكلمة او وحدة اللفظية والاول بطل لانه ينافي ما سبق من قوله والتاء للوحدة وانكان الثاني
فالجواب غير مطابق السوال لان السوال انما اراد وحدة الكلمة فينبغي ان يريد وحدة اللفظ ايضا لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو اعم منه واجيب باختيار الاول ولا منافاة بينهما لان المراد من قوله ان التاء للوحدة هو
انها للوحدة في الاصل وليس معناه ان المراد به الوحدة لا يقال قوله ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس الخ يدل
على ان الوحدة مرادة من التاء فالمنافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس الخ يدل على ان الوحدة مرادة من التاء فالمنافاة
باقية لانا نقول هذا الجواب المذكور لقوله ولا منافاة بينهما الخ جواب على تقدير التسليم واعلم ان المصنف
اعترض ها على اللفظ الواقعة في تعريف صاحب المفصل بالمراد بها اما اقل ما يطلق عليه اللفظ او المراد بها اللفظ
المخصوص الذي سمي اليه او المراد بها معنى اللفظ اما الاول فهو فاسد لان اقلها حرف واحد واما الثاني فهي ليست
مشعرة به واما الثالث فاختيار اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال واعلم ان مجد المحشي مولانا عبد الغفور
اورد ههنا كلاما هو اعتراض على الشارح وهو لزوم المطابقة بينهما لا بد من الامور الثلاثة احدها الاول ما ذكره
من كون الخبر مشتقا حقيقة او حكما الاول كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها والثاني كاسم الذي
فيه ياء النسبة كتميمي وقريشي وبخاري وغيرها فان قولنا تميمي في قوة قولنا اي الذي هو منسوب الى قبيلة
بني تميم مشتق لانه اسم مفعول وكذا البواقي والثاني ان يكون فيه ضمير راجع الى المبتداء والثالث ان لا يكون فيه التذكير
والتانيث متساويين وكل واحد من هذه الثلث منتف ههنا والاول ظاهر وكذا الثاني لان الضمير انما يكون في المشتق
دون المشتق منه والثالث ايضا ظاهر لانه المصدر يجوز تذكيره وتانيثه فاذا عرفت هذا فالشارح تعرض وينبغي
الاول فيه ولم يتعرض ينبغي الاخريين انتهى حاصل كلامه اقول مراد من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما وهو حاصل
بمجرد نفي الاول كما لا يخفى ويمكن ايضا ان يقال ان نفي الاول يستلزم نفي الاخريين لانه اذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه ضمير
ايضا لان الضمير انما يكون في المشتق ايضا ان لم يكن مشتقا فالذهن يذهب الى كونه مشتقا منه لانه عدم كونه مشتقا
لا يستلزم كونه مشتق منه لان الاشياء غير منحصرة فيها مع كون اللفظ اخص من لفظة فان قوله لفظة هو
يقتضي ان يقال وضعت وان يقال مفردة على تقدير كونه صفة اللفظ الوضع هو تخصيص شيء بشيء ولما كان معرفته هو
المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه ومعرفته يعرف فلهذا اعترف المشتق منه واعلم ان للفعل ثلثة اجزاء
وهي الحدث والزمان والنسبة وقد ذكر الاول دون الاخريين واما النسبة فظاهرة لا يحتاج الى البيان واما الزمان
فلانه ايضا ظاهر او لان الافعال المستعملة في التعريفات لا يقصد الزمان منها ثم انه لم يذكر معنى اللغوي للوضع
وهو جعل الشيء في جزء فكان الواضع يجعل المعنى جزء اللفظ كما ذكره في اللفظ لان مقصوده هم في الالفاظ معنى
الاصطلاحي ولم يتعلق الغرض بحجمه في معنى اللغة لكن ذكر معنى اللغوية في اللفظ باعتبار النقلين المذكورين ثم
فان المقصود فيه بيان النقل حقيقة وبيان معنى الكلام اللغة فيه بالغرض دليل في الوضع النقلين المذكورين بل فيه نقل

واحد حيث

واحد حيث نقل فيه ابتداء الى تخصيص شيء بشيء الخ قيل اذا سمع لفظ زيد يفهم السامع ايضا الشيء الثاني فلا بد ان يقول
متى اطلق او سمع واجيب بان المراد من الاحساس هو الادراك سواء كان بالبصر او بالسمع واجيب ايضا بان
المراد متى اطلق ويسمع فان الاطلاق يستلزم السمع فح يكون المراد من الاحساس هو الرؤية بالبصر بقرينة
مقابلة السمع او المراد من الاحساس هو الاحساس بغير السمع بالقرينة المذكورة لا يقال لو قال متى احس
بلا ذكر قوله اطلق ويسمع يكفيه كما لا يخفى لانا نقول انما ذكرهما واشار الى ان الوضع قسمان لفظي وغير لفظي فقوله
اطلق اشارة الى الوضع اللفظي كوضع لفظ زيد على ذاته وقوله احس اشارة الى الوضع الغير اللفظي كالدوال
الاربع وكنقارة السلطان فانها تدل على ركوب السلطان او على نزوله وكنقش الالف فانه تدل على الالف قيل
ان الكلمة غير صادقة اذ لا بد في صدقها من انضمام العلم بالتخصيص والوضع الى الشرط كما لا بد فيها من عدم
موانع الفهم الشيء الثاني من الموت والنوم وغيرهما وحمل الالفاظ على ظاهرها واجيب بان هذا الانضمام
من دوم مفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد
في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس يعلم ذلك التخصيص قيل يلزم الدور على تقدير اعتبار
القيد المذكور وبيانه العلم بالشيء الثاني موقوف على العلم بالوضع موقوف وكذلك العلم بالوضع موقوف على العلم
بالشيء الثاني لان العلم بالوضع نسبة بين الشيئين وهو موقوف على الشيئين وواحد منهما هو الشيء الثاني واجيب
بان العلم بالشيء من الشيء الاول يتوقف على العلم بالوضع واما العلم بالوضع يتوقف على نفس الشيء الثاني فلا
دور لعدم اتحاد الجهة لا يقال فيلزم تعريف الشيء بنفسه لاعتبار الوضع في تعريفه لانا نقول المراد من الاول
معناه الاصطلاحي ومن الثاني معناه اللغوي وههنا اعتراض مشهور بان الباء اما داخلة على المقصور عليه
او على المقصور وانكان الاول كما هو الظاهر فالمعنى ح ان الشيء الاول مخصوص بشيء الثاني فيشكل بالالفاظ
المشتركة كالعين وانكان الثاني كان ظاهرا فيكون ح ان الشيء مخصوص بالاول فالشيء الاول ح مقصور عليه
والشيء الثاني مقصور فح يشكل بالالفاظ المترادفة كالانسان والبشر لان الشيء الثاني وهو الماهية ليست مخصوصة
بالانسان ولا بالبشر واجيب بان النحو جزء بين سلبي فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريده عن الجزء السلبي فهذا
لا ينافي وجوده في شيء آخر هذا جواب باختيار كلا الشقين ولو سلم كون التخصيص مستعملا في جزئين معا فنقول الشيء
الاول مخصوص بشيء الثاني باعتبار هذا الجعل والتعين ولا يوجد في غيره حيث لو ان الامن التعين مثلا معنى آخر يكون
ذلك باعتبار جعل الاخر وهذا الجواب ايضا باختيار كلا الشقين من الترديد واجيب ايضا بان التخصيص اضافي بالنسبة الى
كونه مثلا قيل لو فهم الثاني بلا اطلاق بل اطلاق فح اما ان يفهم الشيء الثاني او لم يفهم وانكان الثاني فالكلية غير
صحيحة وانكان الاول يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان الفهم بمعنى المقصود الالتفات لا يقال ح ينقل الكلام في الا
لتفاتات فح يلزم عدم صحة الكلية ويلزم تحصيل الحاصل لانا نقول تحصيل من كل اطلاق شخص آخر من الالتفات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)